

بداند از حق مردم نیکو بد
مکن از جوانمردی جب خود

و بد مرد را خضم خود میکند
و در نیک مرد است بد میکند

ورود عنه صحنهات الابرار
سبب المقربين فبان لهذا ان
الاشياء والارواح

[illegible][illegible]

در دریا گفتیم همه ملک صوبه میرایست گفتا غلطی زمانان نتوان یافت
خورشید ملک صوبه دریاست از آن تو هر آنچه دیدی مایه است

فأما الروح نسم طيب الروح قال الطبيب في مجمع فروع الخرافة والسراصة من الكاليف ونيادتها وقيل الروح الهوار الذرة تلهو
ويزيل عنها الهم وقيل الروح النجسة من النار والضم الرار فمعناه فرقة لان الرحمة كالحيوة لم يجمع وقيل هو البعارة الرطوبة لاوت فيها
قال الهرو في قوله تعالى وابدعهم من روح ارحمة اسم كلف فادع قد عرفت فيما مر ان الوتر هو مجموع الكسك فاعلم ان قوت الكسك
في الثالثة وان الشفع لا قوت فيما بينها روح الشج الطافية بسند صحيح عن ابن مسكان عن الصادق ع انه قال القوت في المنزلة
الركعة الثانية والاربعاء مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة وهذه الفاية عالم ينبع عليه علماء واما قدره اراهم ٢٠ من لمع الفاعل
فاية ومن كلام الحسن ع يا ابن آدم انت السير الدنيا رضية من لذاتها بما يقصه ومن نعيمها بما يقصه ومن عليها بما يقصه لا تزال
تجمع لنفسك الا ذلار ولا هلك الا مال فاذما حصل اوزارك الى قبرك وتركتم اموالكم لاهلك ٢٠ انقل في كقول فاية الله انك
أمرتني فتركتني وخيبتني فركبتني وسؤل في الخطأ فخطي السور فقرط في الخطأ عند بعض العارفين اربعة اقسام رحمانا وملكنا
شيطانا ونفسنا فالرحمان ما يجذب القلب ويبعث الى الحق جبل وعلاء الملك ما يجذب الى عالم الارواح ويرغب في الدار الآخرة والشيطانا
ما يجذب عن الحق سبحانه وتعالى بالاشتغال بالعالم السفلي الظلمات عن العالم العلوي النوراني والنفس ما يشغله بحذو والنفس
مكتنبا تها وبعضهم يسميها رغب في الحق والدار الآخرة ويجذب القلب الى عالم الغيوب رحمانيا وما كان بعكس شيطانيا فلا يكون
الخطأ على هذا الراس الا على قسمين ١ الكبول فاية من ذرة العواصير لقال لما ضرب لمؤخره كانه يورد العوالم سبع ولما يقبض بآبائه كالكلب
والسباع ينهر ولما يقرب بغيره كالحيوة لدغ ٢ الكبول فاية من ذرة العواصير لقال لما ضرب لمؤخره كانه يورد العوالم سبع ولما يقبض بآبائه كالكلب
اشتركت في الخلق فقال ان البس السند الاغوار والاضلال الى ارتعاب بقوله اغويتني وادم اسند اغواءه الى نفسه فقال ربنا طغى الغشاو
ان لم تغفرن وترحمنا نكون من الخاسرين ٢ الكبول فاية من ذرة العواصير لقال لما ضرب لمؤخره كانه يورد العوالم سبع ولما يقبض بآبائه كالكلب
او من بين فان قادم كان ذلك والافج الشيطان فبال في ذرة اوله ابراهيم اذ قام وليم يذك منه قام وهو متخضر ثقيل كشلال في البحر
المهملة والجيم نوع من المتخادبة وهو ان يقارب صدر القديس ويتبعه العقبان وهو كناية عن سيرة الجبينة وروايتها في
البول في الاذن كناية عن تلاعب الشيطان به وتخرق باثاء الفوقانية والحر المبعج والثالث المشقة وقوله ع تفيد كذا كالمفسر في
وكذا في النهاية والذرة ذكره صاحب القبر هو ان البول في الاذن كناية عن احوال العادة على هذا التام لان البول مفيد لما يحل فيه
قال ابن ع بال سهيل في الفصيح فقد ونبه هذا النعم الى الشيطان لانه افة كناية عن سيرة الجبينة كناية عن احوال العادة على هذا التام لان البول مفيد لما يحل فيه
اذ انهم في الكهف سجن عددا ١٠٠٠ اذ كان على ما في المفتح فاية الله لا يوارى عنك ليل ساج ولا جحر تدرج بين يديه الملتج من خلقك
لا ليرى عنك من المواراة وه السور ساج بالين المهملة واخره جيم اسم فاعل من سحر بمعنى ركع واستقر والوجه بضم اللام وقد ذكره
تدريج المكمورة والياء المنددة العظيم تدرج بين يديه تدريج الادلاج السرب بالليل وربما تحصر سيرته اوله وربما يطبق الادلاج
على العبادة في الدليل مجاز لان العبادة سيرة الى الله تعالى وقد مر في ذلك قول النبي ص من خاف ادبج ومن ادبج بلغ المنزل ومعنى تدبج بين
يديه المديح ان رحمتك وتوفيقك واعانتك كمنه توجب اليك وعبدك صادرة عنك قبل توجه اليك وعبادته كاذول لا رحمتك
وتوفيقك واعانتك في ذلك في قوله لم يحط بآبائه فكانت سيرته التي قبل ان يسير هو الكبر ٢٠ من المفتح وتحت بعض المحدثين في الادلاج
في هذا الحديث بالطاعات والعبادات في ايام الشباب فان سواد الشعر يناسب الليل فالعبادة فيه كانه اوله ٢٠ من المفتح
الرجل البشري الخبيث المنجذب الرجس الانم ومنه انما يداله ليدفعه علم الرجس اهل البيت الى الاعمال الصالحة والخير هو الغرض من الشيطان
والمنجذب الذي يعلم ان الرجس الخبيث قال ابو الهيثم قال الهوى الخبيث الخبيث في نفسه والمنجذب الذي اعوانه حيث يقول فوسوس
مقوفا لفسوسه والمقوس ان يكون دابة قويا ٢٠ فاية الله هو الذي لم ينزل موجودا وبالحيوة موصوفا لم يحدث له الموت بعد الحيوة
ولا العكر القديم هو القامم الدائم بلا زوال وبقيام كل موجود في الجادة وتدبره وحفظه وايقوهم بارزاهم واجابهم وقيل هو القامم على
كل شيء بالرعاية او مثله القامم ٢٠ الكلف

و دود الله لكل باب السلام
تواش بفضل الله عليهم
من فضله من فضله
من فضله من فضله

و اما ما اشتهر بهذا الزمان عليه
الفقيه بعد الطحطاوي فمما اطلع
عليه من كتب الحديث الحديث

لم يكن في انزل بالاجرة فلا
رب ان يكون به عني

فانفرد بالرفع على
الاجابة ان يكون بالنصب
الاوجه ان يكون بالنصب

الفصل الثاني
جواب النفع كما تقدم
بالحسن جمع ممدود
الاستغناء

الميراث
وهو المكتسبة
المستعدة
رعا

ان فخر و شرف و
مقام و منزلت و
واحد و جدا
و شرف

وقف
كلاينفاد
الشم ١١

فأية المشبه بن الأصحاب وجوب النية في الطهارة وقول في المعبر ولم اعرف لقدماء في فضائل التبعين وحكمه الذكر
ظاهر بن الجندب الأصحاب والاصل في وجوبها فيها وفي غيرها من العبادات قول النبي ۳ انما الاعمال بالنيات وانما لكل امر
ما نوى وقول علي بن الحسين في حسنة ابجره التملية لاعمل الابنية وقول الرضا ع في ما روى عنه لا قول الاعمال ولا عمل الابنية ولا نية الابنية الا باصالة السنة واستقوائه كيفيتها في الطهارة على اقول فقيل بالاكفاء بقصد الفعل للقرينة وقيل
بضم الوجوب او الذنب وقيل بضم رفع الحدث او استبابة العباداة المشروطة بها وقيل بضم الامر من اما اشتراط
القرينة فموضع وفاق في العبادات كلها واستدلوا عليه بقوله تعالى وما امروا الا لعبد والملتصين له الذي خفا و
وما امروا بما امروا به في النجاسة والنجيل الا لاجل ان يعبدوا الله على حاله الاضلاص والميل عن الايمان الباطلة وفي
قوله عز وجل وذلك دين القيمة اء دين الملة القيمة دلالة على ان الامر المذكور ثابت في شرع ولا ريب انه
لا يتحقق الاضلاص بالعبادة الا مع ملازمة التقرب بها وفي نظر الجواز ان يكون المراد ما امروا الا ان يعبدوا الله
حال كونهم موقدين غير مشركين فغاية ما يدل عليه الآية ان عبادة المشرك غير صحيحة ودون وجوب قصد القرينة بالعبادة فليست
ثم المراد بالقرينة اما موافقة ارادة الله تعالى او القرب منه المتحقق بحصول الرفعة عنده ونيل الثواب لمرئيتها بها بالقرب
المكانة وكلاهما محصل للاشتغال مخرج عن العبادة على الظاهر خلاف الجماعة من الاصحاب في الثالث حيث ذهبوا لاطلاق العبادة
اذا قصد بفعلها تحصيل الثواب او الاضلاص من العقاب لئلا ان الكتاب والسنة شتملة على المرتقات من الحد ودون التعزيز
والذم والايعاد بالعقوبات وعلى المرغبات من المديح والثنا في العاجل والجنة ونعيمها في الاجل وانما ذلك لاجل
انبعاث المكلف على الفعل وليست النية في الحقيقة الا ذلك كما سنحقيق ان شاء الله تعالى ولنا ظاهر قوله تعالى
في ذلك فليتنافس المتنافسون وقوله عز وجل والمثل ذلك فليعمل العاملون ويدعوننا رغبا ورهبا في مقام
المديح وقوله وادعوه خوفا وطمعا وما يجزى مجراهما من الآية ولنا حسنة يهاون بن خارجة عن الصادق ع قال العبادة
ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفا فملك عبادة العبيد وقوم عبدوا الله تعالى طلبا للثواب فملك عبادة الاجراء وقوم
عبدوا الله عز وجل حبا فملك عبادة الاحرار وفي افضل العبادة فان قوله عز وجل هو افضل العبادة يعطى ان
العبادة على الوصيين الابقى لانج من فضل الهم وانما في دون الثالث ولنا ما روى عنهم عليهم السلام من بلغه ثواب
من الله على عمل فعل ذلك العمل التماس ذلك الثواب اذ لم يكن الحديث كما بلغه واصل بالصحة ما لو فعلها شكر
لله تعالى واستجلا بالمزيد او فعلها حياء منه فغنى النبي ص استحووا منه الله تعالى حق الحياء واعبدوا الله كأنك تراه فان
لم تكن تراه فانه يراك فانه اذا تخيل الرؤية انبعث على الحياء واحسن منه ما لو فعلها تعظيما لله تعالى ومهابته وانقياد
واجابة فغنى امير المؤمنين قال ع وقد قال له في غلب اليما في هل رايت ركب يا امير المؤمنين قال عوا فاعبدوا لا ارايت
فقال وكيف تراه قال لا يدركه العيون بمشاهدة العيان ولكن تدركه القلوب بحقائق الايمان قريب من الاشياء
غير ملاصق بعينها غير مباين مستكمل بلل رؤية مريد لا يتم صانع لا يجازية لطيفة لا يوصف بالخفا كبر لا يوصف بالحقار
بغير لا يوصف بالحاسه رجم لا يوصف بالرقعة لغنى الوجوه لعظمته وتوكل القلوب في مخافة قال بعض الفضلاء
قد اشتمل هذا الكلام الشرف على اصول صفات الجلال والاکرام التي عليها مدار علم الكلام وافاد ان العبادة تابعة
للرؤية وافاد الاشارة الى ان قصد التعظيم بالعبادة حسن وان لم يكن تمام الغاية وكذلك الخوف منه تعالى

و دوسم الاكل باب السلام
تواش بغض ال محمد عليهم
سنة فضيلة معتقده انقله
في سنة ١٢٠٩

و اما ما اشتهر بهذا الزمان عليه
الفقيه بعد الطحطاوي فمما اطلع
عليه من كتب الحديث الحديث

لم يكن في انزل بالاجرة فلا
رب ان يكون به عني

فانفرد بالرفع على
الاجابة ان يكون بالنصب
الاوجه ان يكون بالنصب

الفصل الثاني
جواب النفع كما تقدم
بالحسن جمع ممدود
الاستغناء

الميراث
وهو المكتسبة
المستعدة
رعا

ان فخر و شرف و
مقام و منزلت و
واحد و جدا
و شرف

وقف
كلاينفاد
الشم ١١

اعلم انك سالتنا اقلهم تعجبا
واضرب الانبياء عند الزنا طرب
فاية كالمدينة
كمد اعلى
جان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, running vertically along the right edge of the page.

محمولة على الاستحباب قطعا بلا خلاف بين المجتهدين والاضاربين في ذلك جمعا بين الادلة الدالة على جواز العمل المجتهد بما آتاه الاجتهاد من الادلة العقلية وعلى ان كل من مطلق حتى يرد فيه وان الناس في سعة عالم يعلموا فضلا عن العلم بخلافه بحاصل من السمع والنظر والادلة الدالة على الامر بالايجاب فان غابها الظهور والظهور يدفع بالبعض فكيف بالبرهان القاطع قال السيد الاجل صدر المحققين في شرح الوافية تقدم من ان لا يجوز عقلا ولا نقلا تعذيب المكلف قبل التبليغ بان يبلغه نفس التكليف بان فعله او تركه او التكليف بتحصيل العلم حتى يظهر له هناك تكليف ليعمل بمقتضاه او لا وهذا البلوغ انما يتحقق بالقطع بالطلب منه او الظن به مع القطع بان يجوز له العمل بالظن فلا يعاقب على فعله في ولا على تركه من لم يبلغه نص او دليل معتبر اذ لم يبلغه حكم مثل هذا الذي هو كوجب التوقف في العمل مثلا كما هو راء الاخباريين فعند هذا الطبع على دليل ظني ينعى عنه اتباعه نعم اذ يبلغه حكم مثل هذا الذي هو كوجب التوقف في العمل مثلا كما هو راء الاخباريين فعند هذا يعاقب لم يتوقف انتهى وهذا السيد الجليل ايضا اخباره والاصوليون لطريقهم ان يتركوا في المأخذ وهو عدم حصول الظن الاقوى للجهل سواء حصل له ظن ضعيف لا يعتمد عليه لا ان كان في الاحكام فقيه اقوال فلهذا اصرنا مذهب الاخباريين وهو وجوب التوقف في الرأى والقنوت والتمسك بالايجاب في العمل لما ورد في بعض الاخبار الواردة في التراجع وقد تقدم بعضها وفي موثقة سماعة عن الصادق ع قال سألته عن رجل اخلف في رجلان من امر دينه في امر كلاهما يريد به احداهما يامر باخذ والاخر ينه عنه كيف يصنع قال برحمة حتى يلقه من خبره وفي صحيحه جميل بن دراج ع قال الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في العنكة الحديثة وغير ذلك ولا بعد تعارض النصين وقد المرحى حكى بفتاها فتصير في جملة ما لا يرد فيه وبناءهم في التوقف كما ذكرنا في بحث اصل البرائة ونائبها الحكم بتساقط البرهانين تعارضهما والرجوع الى مقتضى لازم الحكم بالانصاف في عاراه المجتهد وقد تقدم ايضا وثانها التخيير وهو المختار وبنابر اكثر المجتهدين عليه كما اننا اشرنا اليه سابقا لا خلاف في الكثرة المستفيضة المعبرة من حيث السند الدالة عليه وقد تقدم بعضها ومن جملة ما موثقة سماعة المتقدم حيث ان عقبة قوله حتى يلقه من خبره فهو في سعة حتى يلقاه وفي اخره بانها اخذت من باب التسليم وسعد وحق اكثر واصرح واقوى دلالة من الاخبار التوقف ومويدة العقل كما ذكرنا سابقا ومجمل اخبار التوقف والايجاب على الاستحباب او صورة امكن الرجوع الى الامام كما يندس بسوق اخبار التوقف كما تقدمت الاشارة اليه جمعا بين الادلة ويعضده ما ذكرنا انفا من اخبار الاحتياط فانها شامة لهذا المقام ايضا وقد عرفت انها محمولة على الاستحباب قطعا ولا يمكن حمل الامر في استعمال واحد على الوجوب والندب معا وهو واضح واعلم ان الشك في الحكم الشرعي ان يكون في الوجوب والحرمة كما في صلوة الجمعة وقد سبق الكلام فيه مفضلا وان المبنى على التخيير مع كون الرجح هو الترك فان قلت فاذا نكحت بالتخيير وحملت اخبار الاحتياط او التوقف على الاستحباب فكيف يحكم بكون الترك مستحبى مع انه خلاف الاحتياط بالنظر الى احتمال الوجوب قلت لا شك ان الاخبار بين الذين يبنون الامر في مثل هذا التوقف يجعلون الرجح اوله وكذا المجتهدون وذلك لان الحكم الظاهري بالنسبة الى هذا المكلف الميت وسلكه الاحكام الشرعية يعلم بان لا يسر مكلفا باجدها لا استحالة التكليف بما لا يعلم عقلا وللدلالة الاخبار على ١١ يعلموا وبالجملة جميع ما دل على حجية اصل البرائة دال عليه واما الاحتياط لم يحصل الحكم الواضح قطعا فهو غير ممكن في هذا المقام لامتناع اجتماع المتناقضين فلا محذور في حمانه واستحبابه نعم يمكن بكون الترك او ايجابا على دالة العقل

العقل والنقل على ما الاول وكما قال العلامة في النهاية ان غالب الحرمة وضع مفسدة ملازمة للفعل او تغليبها في الوجوب تحصيل مصلحة ملازمة للفعل او تمكيداهما اهم والاعتبار بدفع المفاسد اهم والان اقتضاء الحرمة المقصود ما انتم من اقتضاء الوجوب المقصود لان مقصود الحرمة يتأتى بالتارك سواء كان من تقصدا وغفلة بخلاف فعل الواجب والما الثاني في فلان الامر بالتوقف في اخباره يشمل ما نحن فيه واقل مراتبه الاستحباب والارباب ان التوقف مستلزم لتكرار الفعل الذي هو غاية التحريم ولا يتحقق بالفعل الذي هو غاية الوجوب فان قلت اذا كان الترك في صورة ترك الوجوب والتحريم او لا فكيف يحكمون باستحباب الجمع وهو بين الجمعة والظهر قلت سنذكر السر في ذلك مفصلا فيما بعد ان شاء الله وان يكون في المحتمل لغير الوجوب والحرمة على اقسام الاول ما يحتمل الوجوب والاستحباب وهذا مورد الاحتياط عقلا ونقلا من حيث الفعل لا استدلاله فلهذا قطعنا وتركه لغو في سبيل الجرم والتسبب للارادة لتكرار الواجب على سبيل الاحتمال وما يكون بهذه المثابة فالعقل في تركه لوجوبه فعلا بلا شبهة وان ادعى الاحتياط تشبهه ايضا فان قلت الاعتبار العقلي الذي ذكرته يدل على وجوب الفعل لان دفع الضرر المحتمل واجبا عقلا وكذا تقويت المنفعة يوجب النعم قلت لا نعم الضرر الذي التزم هو مفروض العدم والعقاب الاخرى مما يقع من الحكم مع عدم الاعلام والبيان الواضح القاطع للعدر حتى يهلك من هلك عنه بينة وكبر من عصى بينة وتقويت المنفعة اذا لم يستلزم مفسدة جازية عقلا ونقلا والاما كان محتمل عند العقل والشرع الثاني المحتمل للوجوب والكرهية والاحتياط في الفعل ايضا لان تبع المكروه اقل من ترك الواجب فيدل على اولوية العقل والنقل ايضا الثالث المحتمل للوجوب والاباحة وامرهما من غير ما ذكر وكذا يظهر من الاقلام كالمحتمل للتحريم والكرهية وله وللحجاب والامر بالاستحباب والكرهية فنقول ان الاحتياط في الترك ان كان فوت المنفعة السهل عند العقل من حصول المفسدة ولو واما الاستحباب والكرهية فنقول ان الاحتياط في الترك ان كان في الموضوعات فالحكم ان فيما لا يتوقف على البيان الشرعي ويكون الرجوع فيه بالعكس والعكس وان اتى او فالتخيير وان كان في الموضوعات فالحكم ان فيما لا يتوقف على البيان الشرعي ويكون الرجوع فيه الى اللغة والعرف والتوقف فيه واجبا قطعا ولا اشكال فيه اذ اللغات توقيفية كما سيظهر لك وجهه مفصلا وان كان فيما يتوقف عليه كما هي العبادات فان كان في الاجزاء الداخلة وجب الاتيان بالجزء المنكوك فيه قطعا ولا خلاف فيه كما تقدم في الفاية الثانية وهو مراد اغلب الفقهاء للسندين بالايجاب على خبرية شئ وان كان في الشروط الخارضة فان قلنا يكون العبادات حقيقة في الصحيحية كان الامر كذلك كما تقدم والاجر فيها الاصل وكان الاتيان به مستحبا لما ذكرناه انفا فظهر ان الاحتياط في بعض المواضع دليل شرعي يمكن التمسك به وتجب العمل بمقتضاه وليس دليلا في بعض المواضع بل مستحب يجب الملاحظة النامة والمراعات الوافية حذرا من الخط والخطأ والنجس على الفقهاء بالمناقضة في كلامهم حيث يستندون الى الاحتياط مارة ويحكمون لعدم كونه دليلا شرعيا وانه مستحب اخرج هذا حاصل ما استفدناه من كلام الفقهاء في ضاعفت الابواب الفقهية مع جملة ما افاده المحقق نور الرضوي وظهر من كلام بعضهم وجود القابل بوجوب الاحتياط مطلقا من المحنة في المعارج المسئلة الثانية العمل بالايجاب غير لازم وصار اخرون الى وجوبه وقال اخرج اشتغال الذمة بكون العمل بالايجاب واجبا مع عدم لا يجب ومثال ذلك اذا وقع المكلف في النار فقد جسر واختلفوا هل يطهر بغيره ام لا بد من الثلث اصبغ القابلون بالايجاب بقوله عودع ما يريكم الى ما لا يريكم وبان الثابت اشتغال الذمة يقينا فيجب ان لا يحكم بغيرها الا بيقين ولا يقين الامع الاحتياط والجواب عن الحديث ١ قول ان خبر الواحد لا يعمل بمثل في سائر الاصول سندا كسر الزام

الا انها ليست قبل الاصطاح المصطلح الذي هو محل الكلام فلا تغفل ان تنقح المقاصد بطلانها
 الفاتحة بعض من لا جارية وان كان هو المقاصد في الكتاب والكتاب والكتاب
 سمعت من الشرف ان هو المقاصد في الكتاب والكتاب والكتاب
 الحان لا يصح بذلك الا ان لا يصح في الكتاب والكتاب والكتاب
 من فقهه ونظمه في كتابه في الكتاب والكتاب والكتاب
 دون غيرهما بدون خاص في الكتاب والكتاب والكتاب
 هو من يكون له كنه في الكتاب والكتاب والكتاب
 هو من هو واحد في الكتاب والكتاب والكتاب
 تقدم منه الا بالار في الكتاب والكتاب والكتاب
 المانع عن العدل في الكتاب والكتاب والكتاب
 والتهديات في الكتاب والكتاب والكتاب

التاسع بالاضافة الى
 سمعة من الاستاذ والشيخ
 الكائن في صلب الحكمة
 وانما يخرج بذلك الامام
 ومنه قوله ويظهر من كلامه
 بالحق والحق في كلامه
 وبن غيرهما يدون في
 لها الاستاذ ولكن في
 هو من يؤمن الى حقيقته
 هو من هو حقيقته
 لتقديم من الامام
 الملائكة عن العبد
 والتهديات

[illegible]

والذي ان الغاية في العلم
مطلقة ولا يعرف بالاعتقاد
مفهومه الا بالاعتقاد
وقياسه لا يعرف الا بالاعتقاد
كلها غير مطلقة فالجواب
ببرهان من اصول
بن ابي حنيفة
والجواب في
المراتب

كسب المغنية والناجحة مكرهه على ان الكراهة مع الشرط لا يجمع والظا انه لا خلاف في جواز النياحة مع عدم المقدرة الا
نقل السماع الاجنبى الكان حراما والكذب ويؤيده عمل المسلمين في زمان صلوات الله وزمانهم عليهم السلام الى الان وقوله
صلى الله عليه وسلم ليس للنجرة في هذا البلد نايحة وسماع اهل المدينة ذلك وجعلهم النياحة على النجرة الى الان اولاً ثم على بيتهم
مشهور بغير الجواز مطلقا وكذا صحيحه يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله ع قال لا يابى جعفر او قف له من مالي كذا
وكذا النوادر تنبئ عن سنيين يبيت ايام سنة ولعل فيها حكم لعلمها على السلام وكذا صحيحه ابيه حمزة كان النجاسة عن
ابى جعفر حكاه نياحة ام سلمة حضرت النبي صلى الله عليه وسلم حين استاذن الرواح الى النياحة لايمن عنها ويؤيده ان الحرم للطرب
على الظا ولهذا قيد بالطرب وليس المراد ان الطرب بل ليس الا الحزن واكثره الجرح في استثناء مطلق المراساة
كلما ترك لم يظهر وبالجمله عدم ظهور دليل التحريم والاصل وادارة جواز النياحة مطلقا بحيث لا يختار بل الظا انها
لا يكون الامع بغير الجوار والله يعلم ولكن لا بد من قصد الترفع والندبة على السلام في الغارة بمرثية لا غير وهو
لا يكون ان المنع من بيع المغنية للتعرف مع العلم ويكفي المنع مع الظن الغالب المتأخر لعلم كذا مطلقا فان لها
منافع غير الغارة ويؤيده جواز بيع العنب لم يعمل خمر كما تقدم والاجتناب مطلقا او لا راعى قوله الغارة قيل
هو بالمدحوت الا ان المختل على الترتيب المطرب الظا انه لا خلاف في تحريمه وتجرى الاجرة عليه وتعلم وتعلم
وان الترتيب مع الغارة ورد بعض الاصحاب الى العرف فكل ما يسهل به عرفا فهو حرام وان لم يكن مستملا على الترتيب ولا على الطرب
ان الترتيب مع الغارة ورد في الشرع تحريم معناه وليس يظهر له معنى شرعا ما هو من الشرع فيقال على العرف فالظا انه يطلق
في الموصولات ان الترتيب مع الغارة لا يصح لغيره فمعه شرعا ما هو من الشرع فيقال على العرف فالظا انه يطلق
في الموصولات ان الترتيب مع الغارة لا يصح لغيره فمعه شرعا ما هو من الشرع فيقال على العرف فالظا انه يطلق
في الموصولات ان الترتيب مع الغارة لا يصح لغيره فمعه شرعا ما هو من الشرع فيقال على العرف فالظا انه يطلق

قال امير المؤمنين ع
وقد علم ان النجاسة
فانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة

فانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة

فانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة

فانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة
وانما تنعكس الى الكرامة
والكراهة في الغارة

فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول
والمتشهور بين الناس ان يرفلوا في النار المصنوع بترتبة الحبيبات المنقوشة باسم الله والاية عليهم السلام
والفقهاء رضوان الله عليهم لا يميحون ذلك ١٢ باضي على ابراهيم وكل ذلك على غير اصل شرعي لان رب معول
مستور يكون بلا وجه وعدم المنع لاي سبب لانه اذا شال طوبس از سبب حانور است در حليته كحشر

فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول
والمتشهور بين الناس ان يرفلوا في النار المصنوع بترتبة الحبيبات المنقوشة باسم الله والاية عليهم السلام
والفقهاء رضوان الله عليهم لا يميحون ذلك ١٢ باضي على ابراهيم وكل ذلك على غير اصل شرعي لان رب معول
مستور يكون بلا وجه وعدم المنع لاي سبب لانه اذا شال طوبس از سبب حانور است در حليته كحشر

فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول
والمتشهور بين الناس ان يرفلوا في النار المصنوع بترتبة الحبيبات المنقوشة باسم الله والاية عليهم السلام
والفقهاء رضوان الله عليهم لا يميحون ذلك ١٢ باضي على ابراهيم وكل ذلك على غير اصل شرعي لان رب معول
مستور يكون بلا وجه وعدم المنع لاي سبب لانه اذا شال طوبس از سبب حانور است در حليته كحشر

صحت قدس
تجويد شرارة نور
نقل به
محقق از دست نفع
ابن جابر و در باب
بكره اورد

البركة به ١٧١
في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

م

الاعتقاد من المخطب في شأن الحامد بل كيف ان يكون في الواقع من يعتقد شركه غير ما اياه في الاستحقاق المذكور
قال صاحب الكف والنقد بعد ما قرر ان الجارئة السجدة تتعلق بعامل مؤخر نحو اقرار او ابتداء فقلت لم قدرت المحذور
مؤخر فقلت لان اللاحق في الفعل والمتعلق به هو المتعلق به لان المتشركين كانوا يتبتدون باسم الله فيقولون
باسم اللات باسم العز فوجب ان يقصد الموجد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء انتهى هذا كله ان دس ان المخطب
في محكم هو الرخو روع حال المخطب لم يتصور فقر الافراد الضم عن اصله والمتمسك ان يحيل المخطب على ما

فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول
والمتشهور بين الناس ان يرفلوا في النار المصنوع بترتبة الحبيبات المنقوشة باسم الله والاية عليهم السلام
والفقهاء رضوان الله عليهم لا يميحون ذلك ١٢ باضي على ابراهيم وكل ذلك على غير اصل شرعي لان رب معول
مستور يكون بلا وجه وعدم المنع لاي سبب لانه اذا شال طوبس از سبب حانور است در حليته كحشر

فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول
والمتشهور بين الناس ان يرفلوا في النار المصنوع بترتبة الحبيبات المنقوشة باسم الله والاية عليهم السلام
والفقهاء رضوان الله عليهم لا يميحون ذلك ١٢ باضي على ابراهيم وكل ذلك على غير اصل شرعي لان رب معول
مستور يكون بلا وجه وعدم المنع لاي سبب لانه اذا شال طوبس از سبب حانور است در حليته كحشر

الوقت
في التمسك
الاعتقاد من المخطب
فائدة سلكه عن الذهب والفضة المنقوشة فيها لا اله الا الله هل يجوز ان يدوبها في النار قال هذا منكر للمعول

صحت قدس
تجويد شرارة نور
نقل به
محقق از دست نفع
ابن جابر و در باب
بكره اورد

البركة به ١٧١
في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

[illegible][illegible]

15

كل من كان على فطرة الاسلام جازت شهادته قال قلت لتقبل شهادته المقترف للذنوب فقال لو لم تقبل شهادته
المقترف للذنوب لما قبلت الا شهادته الانبياء والاصحاب لانهم هم المعصومون دون سائر الخلق فمن لم يره بعينه
يرتكب ذنبا ولم يشهد بذلك عند شاهدان فهو من اهل العدالة والستر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه ذنبا
ومن اختلف بما فيه فهو خارج عن ولاية الله عز وجل داخل في ولاية الشيطان وفي حديث امير المؤمنين عليه السلام
الذي رواه المحمديون الثلاثة قدس الله ارواحهم واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا في الجمل والجملة
يكتب عنه او معروفاته شهادته زورا وظاهرا وهذه اوسع الروايات الا في الجمل والجملة على عدم اشتراط عدم
المعرفة بالفسق مطلقا والاكتمار بعدم المعرفة بامور مخصوصة وفي رواية ابن ابي جعفر المتقدمة دلالة
على الاكتمار في ذلك بلزوم الجماعة وكذلك في رواية ابراهيم بن زياد التي رواها الصدوق في اماليه في المجال الرابع والاربعين
قال قال الصادق عليه السلام من صح صحوات في اليوم والليالي في جماعة من اهل البيت خيرا واخيرا وشهادته
بعضها دلالة على التعويل على حسن الظاهر روى المحمديون الثلاثة رضوان الله عليهم عن يونس عن بعض رجاله عن
ابيعب الله عن قال سالت عن الميتة او اقيمت على الحق للمقاضي ان يقضي يقول الميتة اذا لم يعرف من غير مسلم
قال فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان يأخذوا بها بظاهر الحكم والولايات والمنازل والزياد والمواثيق والشهادات
فاذا كان ظاهر الظاهر مأمونا جازت شهادته ولا يستل على باطنه فحصل في هذه الروايات مع تغير الالات
وتباين مصانيعها ان كل ما تكرر في الدلالة عليها احدهما المخلوع اعتبار الملكة التي ذكرها اذ لم يكر
في شهادته دلالة عليها بوجه من الوجوه كما اعترف بذلك كثير منهم كمن لم يستل على باطنه من مفهوم الوصف اذ لا يقال فلان
عمل حتى يعرف منه انهار السخنة فيه كما لا يقال فلان بخار او حد او كاتب الا بعد تخريره في تلك الصنعة بحيث
تكون ملكة مستقرة لثانيتها ان ما ذهب اليه بعضهم من ان الاصل في المسلم الفسق استنادا الى ان الاصل في الملكة
اشتغال الذمة بالتكاليف وعدم البرائة بالخروج عن عهدتها اجتناد مقابلته المخصوصة في الروايات
المتقدمة اكثر مما اوجبه عند التامل في مدة لما ذهب اليه المفيد وابن الجنيد والشيخ فرف وبعض المتأخرين
من اصالة العدالة في المسلم بمعنى ان حاله يحتمل على القيام بالواجبات وترك المحرمات مع عدم جرم عليه هذا الحكم
حتى لا يجوز رمية بفعل محرم ولا ترك واجب اخذ بظاهر حاله الواقع الكمال على بناء عقده على الصواب كما نقله الشهيد
الثاني في ذلك قال ونقل الشيخ الاجماع على اصالة العدالة وان البحث عن عدالة المشهود ما كان في ايام النبي
صل الله عليه واله ولا ايام الصحابة ولا التابعين وانما هو في احدته شريك بين عبد الله القاضي ولو كان شرط
لما اجمع اهل الامصار على تركه انهم وبما اوردها في كلام المحقق في حديث اسند قول الخلاف الى رواية
ثقة ومنه التخرين من ذهب الى ان الاصل في المسلم التوفيق في حاله بمعنى انه لا يحكم بعدالة ولا فسق حتى يتبين
احدهما لظاهر رواية ابن ابي عمير حيث علق معرفة العدالة على ما سأل عنه وقرره على ذلك وكذا الرواية
التي فيها حيث اشترط في ظهور العدالة تحقق صفات مخصوصة والجهل بالشرط ملزم للجهل بالمشروط
وفي حصة احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن ابي الحسن عليه السلام من ولد على الفطرة اجيزت شهادته في
الطلاق بعد ان يعرف منه خبره وصحة عبد الله بن المغيرة عن الرضا عليه السلام قال من ولد على الاسلام وعرف

عرف بالصلح في نفسه جازت شهادته ولا ريب انه احوط واخبره وان كان يكفر النوايل بما يوافي به ما عدا ما كان
فما لم المقام الثاني في عدالة الامام صرح الاصحاح بان العدالة والكانت في نفسه ذات مراتب متفاوتة
ودرجات متفاوتة اعلاها يراود العصمة الا ان ادنا هو القدر المعبر في قبول الشهادة هو القدر المعبر
اليقاضي وامام الجماعة والمفتي والقائم واجير الحج والعمرة وغيرهم ممن يعبر فيهم العدالة فهو واحد ونقل بعضهم
الاجماع على هذه التسوية واستدلوا على اشتراطها في امام الصلوة بالاجماع كما نقله العلامة على المقام فلف و
المنتهى والتذكرة والشهيدان في الذكر والشرح الارشاد وغيرهم وبعدة من الروايات مثل ما رواه الصدوق
والشيخ عن خلف بن حماد عن رجل عن ابي عبد الله قال لا تصل خلف الغالي وان كان يقول بقولك المجلول
والمجاهر بالفسق وان كان مقتصد او عن سعد بن اسمعيل عن ابيه قال قلت للرضا عن رجل يقاتل الذنوب
وهو عارف بهذا الامر ايجز خلفه قال لا وفي الصحيح عن عمر بن يزيد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن امام لا باس به
فجميع اموره عارف غير ان يسمع ابويه الكلام الغليظ الذي يغيضها اقرارا خلفه قال لا اقرارا خلفه مالم يكن
عارفا فاطعا وعنه ابي ذر رضى قال ان املك شفعك الى الله فلا تجعل شفيعك فيها ولا فاسقا وما رواه الصدوق
في الخصال عن الاصبغ قال سمعت عليا يقول سمعت ابي النبي ان ياتوا الناس ولد الزناد المرتد والاعراب بعد الحجرة
ون ربي الجور والمجور والاعف وروى الشيخ عن علي بن راشد قال قلت لابي جعفر عن ان مواليك قد اختلفوا
فاصل خلفهم جميعا فقال لا تصل الا خلف من يثق بدينه وامانة ولا يذهب عليك ان هذه الروايات مع قطع النظر
عن قصور اكثرها كحسب قاصرة جميعا بحسب الدلالة عن اثبات المقصود اعني اشتراط وصف العدالة في امام الجماعة
وان اقص ما يستفاد منها ان الفسق مانع لان العدالة شرط ولا سلم ان كل من لا يحكم بعد الله يحكم بفسقه وان سلمنا
انتفاء الوساطة بين العادل والفاسق فنفس الامر لان المدارك ما هو على المتعالم انظر الى ما هو المعروف دون الواقع ومن
الامر كما هو ظاهر وحديث ابي ذر بعد تسليمه في هذه امام الاصل تعريضا بالقوم لا امام الصلوة وانتم دلالة الرواية
الاخيرة حيث اشترط فيها الامانة وفيها شك بسبب ان ثقة الاسلام روى هذه الرواية بعينها في الكافي من دون
قوله وامانة ولا ريب ان الكافي اقدم واحفظ واشبه واضبط وادق في النقل كما يشهد به كتابه الذي لا يوجد
له نظير ولو انما غرضنا من ذلك بسبب ان الشيخ روى هذه الزيادة وهو موثق معتد فمن اين ان المراد بالامانة العدالة
بل يحتمل ان يكون المراد بالوثوق بالامانة ما يراود الوثوق بالدين او يقاربه ويزيد عليه سيرا ويكون النقص
مقصودا على النهي عن الاقتدار بالخلفين من فرق الشيعة بقضية السؤال او بقضية مارواه الشيخ محمد بن ادريس في
اواخر كتابه المعروف بالسراير في جملة الاخبار التي استخرجها من كتاب ابي عبد الله السراير قال قلت لابي جعفر
انتم تعلم قوم من مواليك يجتمعون فيحضر الصلوة فيتقدم بعضهم فيصلي جماعة فقال ان كان الذي ياتهم ليس بدين
وبين الله طلبه فليصلي قال وقلت لمرارة اجيزت ان القوم من مواليك يجتمعون فيحضر الصلوة فيؤذن
بعضهم ويتقدم احدهم فيصلي بهم فقال ان كانت قلوبهم كلها واحدة فلا بأس قلت ومنهم لم يعرف ذلك فليعزوا
الامانة لاهلها قال في الرواية كالمصرح فيها قلناه وانما صدرنا فبعد تسليم دلالة المفهوم انما يدل على انه

اولا بعد

وهي نفقة
 راسخة نفقة على
 ملائمة التقوى والمروة
 تزول بالبرية مطلقا والكان بدون
 الاصل وهو ما توفقه عليه اقرب
 او سنة وهو الرضا والرضا والرضا
 ومنها النفقة والنفقة والنفقة
 المتكسر والنفقة والنفقة والنفقة
 والوالدين والنفقة والنفقة والنفقة
 الفاجرة وتطعية الرجم والنفقة
 خصوصاً على رسول الله صلى الله عليه
 وتأخير الحج عنه عام الوجوب اختياراً
 ذلك كله وغيره وقيل الذنب المضاف
 وثمة بعضها صغيرها صغيرها والنفقة
 الصغيرة وهو ما دون الكبرية والنفقة
 بعد وقوعه وان كان الفعل والنفقة
 انما اوجبه وتترك المروة والنفقة
 الراسخ بين الناس والنفقة والنفقة
 بقطعه وتختلف الامور والنفقة
 والحكماء بعض الحكماء والنفقة
 شهادته مع تحققه والنفقة والنفقة
 وهذا ان يجب اليه النفقة والنفقة
 ان تزول الاصل والنفقة والنفقة
 اوم من الاصل والنفقة والنفقة
 فزول من الاصل والنفقة والنفقة
 فيهما كمال الزمان والنفقة والنفقة
 ما بعد المطلوب الا ان يقع الاحكام

الرجوع الى باب

كنهه في الزمان

بدليل متلف وتحقق في الاصول والامثلة بالبرية لانه غير معلوم وكان هذا كان نظراً
 وقال هو بدعة في شريعة الاسلام وبالجملة فالمسئلة محل الشك والكان بعد النشر اقل الشك والاقرب الى الجواز
 اها الرواية التي اشار اليها الشيخ في كنهه في اقول عليها ما وقف عليه من كتب الاصل والبرية العالم من الفقهاء العلم
 فانه من كتب العبد والنفقة والنفقة والنفقة
 العمل على ان يقطع النظر عن اصل المسئلة والنفقة والنفقة
 غير ما اجتهاد في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 المسئلة طالب من فرض المقتل الرجوع الى كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 صحيح العلالة طالب من فرض المقتل الرجوع الى كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 ضيق في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 فانه يطلبت الحكماء كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 في هذه المقالة جلي من تأخر عن كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 وغيرهم من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 العمل في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 دون سائر اقسام كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 الكتب الكثيرة التي صرفوا اعمارهم في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 وجوب الفتوى وانما اجابوا في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 مستحق في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 مفيد من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 الاستدلال بما عاينته من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 فانه من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 الجواب من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 الجهد في كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 الفروع العظيمة من كنهه في الاصل والنفقة والنفقة
 والافتقار المذكور انما يحصل باطالة مدارك الاحكام الشرعية وتحقق
 ذلك بمعرفة المقدمات الست التي هي الكلام والاصول والخبر والتصرف
 ولغة العرب وشرائط الادلة والاصول الاربعة وهي الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل والمعتبر في الكلام ما يعرف به

الرجوع الى باب

كنهه في الزمان

فرضه ولا في سنة الرسول وائمة الهدى فكل علم له النجاة في ذلك منه حتى الرسل والكتب ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليكم
فا وحيه من اية نبي من كان قبلكم فاعلموا به وما وجدتموه مما كان هلك به من كان قبلكم فاجتنبوه وكيف يكون القرآن متبعا ومولا
به ولا يفرق منه شيء ومنها الاشارة الى ائمة بعرض الحديث على القرآن والعمل بما وافقه وترك ما خالفه روى ثقة الاسلام في الصدوق
في اماله والبرقة في الحاشية والعين في التفسير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ان عليا صادق حقيقة وعلم صواب نوابها
وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وروى ثقة الاسلام والبرقة والعيان عن ابي بصير عن ابي جعفر
ابا عبد الله يقول كل من روى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زور وبعبارة قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ايها الناس ما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى ثقة الاسلام عن ابي جعفر
في حديث قال اذا جارك عن حديث فوجدت عليه هذا الاثر من كتاب الله فخذوا به والا فقفوا عنده ثم روى في البناء
حتى يثبت لكم وروى البرقة والعيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما اناكم عن حديث لا يصدر عن كتاب الله فهو باطل وروى في
عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى في
فاجر لا يوافق القرآن فلا تأخذ به وروى البرقة والعيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله اذا حدثت عن الحديث فاخلو له اهله و
اسهله وارثه فان وافق كتاب الله فاناقله واللم يوافق كتاب الله فاقبله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
في حديث قال انظروا امرنا وما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
عليكم فقفوا عنده وروى عبد الله بن جعفر العميري روى في كتاب قرب الاسناد في الموثق عن ابي الحسن بن علي بن علقم عن الصادق
عنه ابي قال قلت لابي ان رسول الله قال سيكتب علي كتاب كذب على ما كان في قبلي فما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
عنه عن ابي الحسن عليه السلام قال قال رسول الله ان عليا صادق حقيقة وعلم صواب نوابها وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
المتقدمة ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا قال يونس وسبحت الرضا عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
ان تجدنا حديثا بموافقة القرآن وموافقة السنة الحديث وفيه مقبول من غير حذو عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث
المختلفين قال في نظرنا وافق حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكم الكتاب والسنة وافق
العامة وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام والبرقة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ورد عليكم حديث فوجدتم له هذا من كتاب الله او من قول رسول الله
ص والافاض جارك اوله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال ما جارك
عنه فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
الاخبار انه سئل الرضا عن قوله تعالى وما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
انما الواجب فقال عليه السلام في جملة ما قال فاورد عليكم من خبر من مختلفين فاعرضوها على كتاب الله عز وجل فما كان في كتاب
الله موجودا احلها او حراما فاتبوا ما وافق الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على من روى رسول الله الحديث
وفي رواية الفقهاء في كتاب الخليل قطب الدين الرازي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ورد عليكم حديثان مختلفان
فاعرضوها على كتاب الله وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
على الاخبار العامة الحديث في هذه الروايات وما في معناها متضمنة للعرض على القرآن وكيف يكون القرآن مودعا
عليه وكل من شذ به لا يفهم منه شيء ومنها الاخبار المتضمنة لتقرير المعصومين عن اصحابهم الاستدلال ببعض خواهر
القرآن روى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام

تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة قلت جعلت فداك وما قولك بين يديك قال يقولون فان ذلك لعلم به فقول
قلت لا يجوز تزوج النصرانية على المسلمة وما على غير المسلمة قال لم قلت لقول الله عز وجل ولا تتكلموا بالمشركات حتى يؤمن
فانما تقول في هذه الآية والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اولوا الكتاب من قبلكم فقلت قوله تعالى ولا تتكلموا
بالمشركات حتى يؤمن فقلت في هذه الآية فقلت من سكت ولو كان القرآن كلمة من بهما لما كان في القرآن على الاحتجاج
في كل الاية بل يتبين من سكت مما يؤمن من الروايات ومنها الاخبار المتضمنة للاخبار على عدم فهم الكتاب روى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
اشارة عن ابي عبد الله ان رجلا جاء اليه قال ان لي جارا ناديا لهم جوار يتغيبون ويفترقون بالبعد فربما دخلت المخرج فاطيل
الجوار استماعا فقلت له فقال عذرا لا تغفل فقال والله ما هو شئ اتيته برجل انما هو سماع اسمع بانه فقال له جارك
كلمة انت اما سمعت الله يقول ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مستورا فقال الرجل كان لم اسمع
بهذه الآية من كتاب الله عز وجل من عذري ولا عجز لاجرم ان قد تركتها الحديث وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال وان عليكم في اموالكم غير الزكاة فقلت احكم الله وما علينا في اموالنا غير الزكاة
فقال سبحان الله ما سمع الله عز وجل يقول والذين في اموالهم حق معلوم من قبلهم والمحدث الحديث والروايات في هذه المعاني
كثيرة متفرقة في كتب الحديث واما الروايات الاولى فموجزة على القطع على ارادة احد الاحتمالات وتعيين بعض الوجوه من
الالفاظ المشككة مثل الجمل والمثل بربان يحمل المشرك للفظ مثلا على احد المعنيين من غير استناد الى بيان لفظ من خبره منصوص
او اية اخرى ككذلك فيما يتعلق بغريب القرآن وما فيها من الالفاظ المهمة والاضار والمحدث والخاص والعامة والارضية
والغريبة والنسخ والمنسوخ وغير ذلك من وجوه الايات فان التبايع اليها تباينها واسمى تباينها غير استظهارها في الحديث
ثم وهذا هو التفسير بالراء كذا قيل وهو في غاية الجودة والصبوب فان حقيقة التفسير كما قال الشيخ الطبرسي في كتابه في بيان
هو كشف المراد عن اللفظ المشكك وقال الميرزا في حاشية الكتاب عند بيان الفهم علم القرآن التفسير وما يزيل
تفسيره لا يمكن ادراكه الا بالنقل كالقصص والسباب النزول وقيل التفسير كشف المعنى وقال البغوي في معالم التنزيل
التفسير الكلام في اسباب نزول الآية وثانها وقصتها ولا يجوز الا بالسمع بعد ثبوت من طريق النقل واصل خبر
من التفسير وهو الدليل من المماراة في نظرية الطبيب فيكشف عن علته المرض كذا في المفسر فيكشف عن بيان الآية
وقصتها انتهى وبعبارة الجليل عليه السلام في ابراهيم القزويني في كتابه في تفسيره في قوله تعالى وما جارك عن يوافق كتاب الله فاناقله وما جارك عن يخالف كتاب الله فاقبله وروى في اماله عن ابي جعفر عليه السلام
في ادليل تفسيره المأخوذ من كتابه في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في كتاب الرضا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
في تنزيله في كل اية في صلال او حرام مما لا يحتاج فيه الى تأويل بل من قولهم من علمكم امهاتكم وبنائكم وافواكم وعماكم وقال في
قوله عز وجل عليكم الميث والدم والخنزير فقلت في كتابنا وبدر تنزيله وهو الحكم الذي ذكرناه واما ما يزيل مع تنزيله فقلت قوله
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم فانما يتبين الناس تنزيل الآية حتى يفرق بين الرسول عن اول الامر وقوله اتقوا الله
وكوفوا الصديقين فلم يتبين الناس تنزيل الآية حتى عرفتم من الصادقين وقوله يا ايها الذين
امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فلم يتبين الناس بهذا حتى اخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم يصومون وقوله اقموا الصلوة
والقوا الزكاة فلم يتبين الناس بهذا حتى اخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم يصومون وكما يكون الاخر ما قال وربما تقول تلك الاخبار بان المراد

وخصه بذلك المكان او عقده في بعض اوقات ذلك الموضع

بكرهات معدودة بخصه اذ يكون كل واجب او منكر مكرها بقدر ما هو واجب في سنن اخر الاجل منه وافضل فاذن يلزم
ان يكون جملة العبادات بالمرء الا التي لا يتصور عمل افضل وعبادة الاجل منها مكرهات ولا تدين مناص في هذا ان الاعضا
لان لم يبلغ في ما قرع السماع منهم ان زنا هذا سبيل حل العقد وفك العقد فيها بوجوب من الوجوه اصلا فكان المومن
في مثل هذه الانهار والغوص في اشباه هذه النجاسات لا يتصور استحباب نظرا وقسط غواص فربما نقول باذن الله
العزيز العلم سبحانه ان الكراهة في العبادة انما يقع غالباً من حيث ان الخصوصية التي يجبها يكون العبادة مكرهه ليست
هذه العبادة في نفسه بل انها امر مكره بالمعنى المصطلح عليه فتقرب العبادة وتلبس بهتتها فتصير معوقة عن حقها من
الكمال بخوسه في حظه من الثواب الذي كانت تفترقاتها بحجبها يستحقها لولا عوق ذلك الاقران وبغير ذلك
التلبس مثلاً الصلوة المحصورة في مكان مكره او في وقت مكره يحلها العقل بحسب حكم الشرع المذات تلك الصلوة
والخصوصية من جهة القامع والتعليق ليس من عداد العبادات بل هما مكرهتان وعداد المكرهات الاصطلاحية
فاقران العبادة وتلبسها لهما قد كسبنا حظه الثواب وعاقباً من حقها الكمال الذين هو وجه حل ذاتها بحيث لو كانت
على سادتها وصرافها لكانت لهما حجب تحقيق نفسها وبما كانت الخصوصية الزائدة اللاحقة في العبادة ايضا بحسب نفسها عبادة
ولكنها كرهت امر مكره على المعنى الحقيقة الاصطلاحية ليس هو من العبادات اصلا وهو من هذه الخصوصية العبادية الى
تلك العبادة بحيث يتقدم منها معا مرتبة واحدة اجتماعية فذلك يخط ذرات كل واحدة من تينك العبادتين
اعني اصل العبادة والخصوصية العبادية الزائدة عن مرتبتها التي كانت تحجب نفسها من الكمال والثواب لو كانت
على طرف ذاتها وانما الاخطا من حيث التلبس بالانضمام المكره والوقوع في المرتبة الاجتماعية المكرهه ومن هذا الباب
الزائدة في عدد التكرار او التلبس او التلبس مثلاً في شئ واحد وكذا في كل وقت مكره او في كل وقت مكره وكل تنقل معها
على مرتبة بعينها ومنه امر الصوم الدهر ونظيره واذ تقرر ان هذا التلبس هو من هذا التلبس فقد استبان لك كيف
السبيل اما في التخصيص الاول في ان يقع قولهم العبادات يقع فيها المكره وتنظم ما عدا المباح انما معناه اقران
العبادة وتلبسها بخصيص غير مكرهه على المصطلح لا كون ما هو عبادة موصوفة بالكراهة المصطلح وقولهم
لا كراهة في العبادة الا بمعنى ان الثواب معناه ان الفعل العبادي بما هو عبادة فانه العبادات لا يكون مكرهه
اصلا الا بالمعنى المجازي وهو الاقل ثوابا فان تمام القولان فان اعيد الممارات الممانعة على هذا الوجه لا ينتظم قولهم ما عدا
المباح فان المباح ايضا يقع في العبادة على معنى تلبس العبادة واقراءتها به لا على ان يكون العبادة موصوفة بالامانة اخذت
المفاضلة بالفرق بين الوقوعين والفرق بين التلبس تارة من حيث ان حقيقة العبادة وخصوصيات العبادات لا يدخل في ايامه
المباحات المقترنة بها ونوطها بالوقوع فيها اصلا بل هو ملقاة الاعتبار في ذكر مراتب والمباحات في حد نفسها موصوفة بالامانة
اي ما وقعت ثم يتفق وقوعها في العبادة والامر بالمكرهات العبادات على خلاف تلك المذكرة او خصوصياتها
التي تعلقها بنطاق الكراهة وبالحكمة خصوصية العبادة تكون نطاق الوجوب والاستحباب والتجريم والكراهة فيما
يقع فيها ولا يكون نطاق الامانة وان كان المباح يكون واقعا في العبادات لان في الطرف في السبيل الى امر حقيقة
العبادة وتارة من حيث ان وقوع المباح في العبادة لا يؤثر في كماله ولا نقصا بل العبادة التلبس بالمباحات
تكون باقية على حال نفسها ومن ذاتها بحسب الكمال والنقص من غير زيادة وتقصير بخلاف الامر بالمندوب والمكره
فلذلك سقطوا وقوع المباحات والعبادات عن درجة الاعتبار وقالوا ما عدا المباح واما في التخصيص الثاني في ان
يقال انهم هناك انما يعنون باليقول ثواب الاقل ثوابا مع عووض خصوصية مكرهه فالواجب او الممنون الملتزم بحسب

بمعنى

عازية او خصوصية لاحقة موصوفة بالكراهة الحقيقية او دل كمالا واول ثوابا من غير لولا التلبس والاقرب تلك الحقيقة او
لست اعني بذلك ان الحقيقة او الخصوصية المكرهه على الاصطلاح الحقيقة في موضوع الكراهة بمعنى اقلية الثواب في
يكون الواجب او المندوب الاقل ثوابا هو ذلك المجموع لما قد ثبت ان لا تتصحر من مكرهه وواجب او مكرهه ومنون
عمل واحد بل اعني ان تفرقات العبادة العاصية لها الاقران والتلبس بمكرهه في الحكم عليها بانها ادول كمالا واول ثوابا
فليقطة فصل ان هذا الاصل التخصيص نظرا في العلوم الحكيمة حيث استبان في كتاب الفخر من العلم الطبيعي ان
لجوهر النفس المجردة الانانية مراتب بحسب قوتها العقلية النظرية مسماة بالعقل المنفصل المحيولاني والعقل
بالقوة بالملكة والعقل بالفعل بالاتصال بالجواهر النفسية والافتقار من عالم الانوار العقلية والعقل المتفاد
بنهاج رفضا قليلا للمواسم وكمال الاتصال بعالم القدس ودوام هذه الذات النورية والاختلاف في زمرته واستدائه
تخصيص الجبهة العقلية ومطالعة صور المعقولات الحقيقية المصطفاة وان لكل من تلك المراتب حدا محدودا بالقياس الى
علومه وتعلقات محدودة كما وكيفا في الفطرة الجبلية الاولى ومن جهة الاستعداد اول الغريزة بحسب ما تحمله فطر جوم
نفسه من مرتبتها الكمالية ثم انما في الفطرة الثانية المكتسبة بحسب الاستعداد الثاني المكتسب ثم يولد وتزداد
تطقت وتنقص كما وكيفا بالنسبة الى ما قد كانت عليه في الفطرة الجبلية والاستعداد الغريزي بحسب ما قد ازداد
او انتقص طبق تلك النفس من الكمال من حيث الانصراف عن الجبهة الجردانية او الاعتدال بها نحو انية علم الطبيعة
مجلاب الكمال والنور ونخالفة الغواصة الهيولانية من نقص والنظم ولذلك للنفس مراتب حد محدود
بالقياس الى اخلاق وملاكات محدودة كما وكيفا بحيث يحتمل جوهر نفس اول الفطرة الجبلية وهو من وادة مستقيمة
اخيرا كما وكيفا بحسب ما يعرض لتلك النفس في الفطرة المكتسبة وما يقع هناك في التشكك ان لوازم الذات و
الكلمات الاولى الذاتية غير ممكنة التبدل ولا سبغة التغيير بالتزديد والنقص فكيف يزداد او ينقص ما يكون
لذات النفس بحسب سنج فطرته الاولى الجبلية فمنه باذن الله العزيز العلم سبحانه قد اوضحنا المخرج عنه في اصناف محققا
وتعالقنا وكلماتنا واولاها واولاها بان لا نرضى الذات والكمال الاول لجوهر كل نفس بحسب ما يقضي في نفسها انما هو
القدر المتكرر السيل بين غايتها الارادية والانتفاضة بحسب ما في قوة ذاتها من الاخذ بمنى البرادية والزواجر
وذلك امر من حفظ غير منظم في جميع المراتب التزديدية والتنقيضية وعن هذا التزديد والنقص التعبير بالاقبال
والآبار فيما تكرر في الحديث ان الله خلق العقل فقال له اقبل فاقبل وقال له اذير فادبر فقال وعزته ما خلقت
خلقا احسن منك واجب املك بك اخذ وبك اعطى واياك امر واياك انهى واياك اتيب واياك اعاقب
فقوة قبول هذا الاقبال والادبار من خواص الجوهر العاقل الان في فذلك صار احب الخلق الى الله سبحانه والسخي المخلطة
التكميلية الالهية والامر والنهي التشرعيين من جنابه سبحانه والمنشوبة والعقوبة التحييية من تلقاء رحمة ومهارة عاقل
ما قد فصلناه في حواشينا المتعلقة على كتاب الكائنات في الكليات رضوان الله تعالى عليه شرافا لغامضات وشرافا للغايبات
من احاديث سادتنا الطاهرة صلوات الله وتليجته عليهم اجمعين المقالة الخامسة فصل في ان من
المنزلة اذ ايع عند اصحابنا رحم ومن وافقنا من العلماء العامة في الاستدلال على عدم صحة الصلوة في المكان انه لو صح
لكان واحد يخصه بعينه متعلق الامر والنهي والوجوب والحرمة معا فان هذا الكون في هذا المكان المعصوب جزء هذه الصلوة
الواجبة المأمور بها فيكون واجبا ما يوراه وهو بعينه الكون في الدار المعصوبة فيكون اما منهي عنه وعليه مستعاض
مستفيض قد تواترت الجماهير وتواترت الاقوام وهو ان مخالطة من باب اخذ الشيء في بيان نفسه لمصادرة على المط الاول

اذ متعلق الامر والنهي والكان واحدا بالشخص فهو متعدد باعتبار جهتين يجب باحدهما وجوب بالآخر فهذا الكون واجب
 ماوربه من حيث كونه جزءا من الصلوة وحرام منه من حيث كونه لقفا عقليا غصبيا وهل الكلام الاخر هل
 يجوز ذلك من حيثين متغايرين او لا واذ في عقد هذا التعويض انما سبيل ضابطه الحشيات التي نحن بفضل الله
 العظيم سبحانه قد استنبطت في الصحيفة الملكية التي كتبها الامامات والشرقيات وقومنا تصحيحا في التقويم
 والتصحيحات اعني كتابنا في ايمان فلا نجد له الا ان يقريره وتبيينه فنقول على سبيل الاستعارة والاستعداد
 من هناك اعلم ان الحشيات التقديرية المختلفة بحسب حال المعبر عنه والمحك عنه حاله لا يحسن التعبير والحكاية سواء
 كانت متعارضة غير متضادة البتة انتفاء احد هاتين انتفاء الآخر او متخالفة غير متضادة انتفاء واحدة منهما عن
 انتفاء الاخر لا محالة يلزمها مطلقا سواء عليها اكانت متعاقبة متصادمة بالذات او متباينة غير متعاقبة ان
 المخلوطة لئلا يكون من حيث الخلط بالآخر وانها غير متصحي الاختلاف بحسب وجودها وقد انفسها او
 بحسب حصولها بلعروض الامم تلقا اختلاف حشيات سابقة تعليلية اذ لو تصحح حشيتان في تقييد حشيان من
 تلقا حشيت واحدة تعليلية للزم امانه كل واحدة من الحشيتين التقييديتين المعكولتين اقران التقييديتين
 من سبيل الحمل الهو هو وفي الحشيت الواحدة التعليلية التي هي العلة اختيار التقييديتين من سبيل الحمل الهو هو
 واما كون كل واحد من الحشيتين المختلفتين بعينها الاخرى ثم الحشيات المتعاقبة المتصادمة منها يلزمها بخصوصها انها
 غير متصحي العروضة لئلا يكون بعد حشيات تقييدية سابقة متكررة لذات المعروض النية ولا يحسن هذا اختلاف
 الحشيت التعليلية فقط اذ المتعاقبات بالذات لا يجتمعان في ذات واحدة بعلة متكررة واذ اعلمت ذلك
 فافقه ان الوجوب والحرمة من الامور المتصادمة والحشيات المتعاقبة بالذات ولا يصح اجتماعها في ذات
 فعل واحد بالشخص كهذا الكون في هذا المكان بحشيتين تعليليتين ككونه جزءا من الصلوة المأمور بها وكونه تقفا
 عدوانيا في الدار المغضوبه بل لا بد من اختلاف حشيتين تقيديتين يجعل اول انفس ذات الكون الشخص الموصوف
 بالوجوب والحرمة كونين بوجوب الوجوب والحرمة كحاشية انتفاء الاستعداد لئلا يتك الحشيتين التعليليتين فاذن قد استتب الامر و
 انتقام الاستدلال ومن هنا يستبين ان القول بالوجوب والاعتبار في قاعدة التحين والتقييد العقليين لفظا بظن واعتبار
 ساقط فانه اما ان تعبر تلك الوجوه والاعتبارات على ان هي حشيات تقييدية فيصير المصير الى اختلاف ذات الفعل و
 استناد الحسن والقبح الى ذات الفعلين المختلفين كما في علم التيم من حيث وجه الاجتماع وطمع من حيث وجه التاديب ومنه لا يبعد
 يتكاتف في الاحكام الشرعية العادلة امر القهر والخصيص وامر النسخ والتبديل واما ان يجعل حشيات تعليلية خارجة عن حرم ذات
 الافعال الموصوفة بالحسن والقبح المعروضة للوجوب والحرمة فلا يكون فرضيم الاجراء والاعتبار فيها هم بسبيل اصلا فصل
 الاقوة

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

بسم الله الرحمن الرحيم

فاية من تحقيقات الشيخ محمد الحارثي المصنف في بيان ما يوجب كونه جزءا من الصلوة وحرام منه من حيث كونه لقفا عقليا غصبيا وهل الكلام الاخر هل
 تحقيقات كثيرة ساكنة ما بعد ان الرتبة في العلم على افضاله والصلوة والسلام على محمد وآله
 وبعد فقد سأل بعض الفضلاء الصلي عن معرفة ما يعبر به هل يجوز له ان يعمل بما يفهم
 منه قدام الكتب الفقهية ام يجب عليه ان يعمل بما يفهم من احدى الكتب الاربعه ونحو ما من
 الكتب المعتمدة والجواب وبار التوفيق انه ينبغي للان ان يكون له همه عالية في العلم
 والعبادة وتحصيل الاحكام الشرعية والكتب الفقهية فسمان كتب الفروع المخصصة وكتب
 الاستدلال والعمل بالقلم الاول من كل جهة لانه يعلم منها اعتقاد مولفها في ذلك الوقت ولا
 يعلم ان في المسئلة خلاف اول او لا يعلم ان دليل تلك الفتوى قوي او ضعيف ولعل صاحب
 ذلك الكتاب قد تفرد بتلك الفتوى ولم يوافق عليها احد ولعله رجع عنها وقت اخر او في
 كتاب اخر فما وجه الترجيح في المقام على ان العلامة وكل من باخر عنه من القائلين بالاجتهاد
 والعمل بالنظر صرفوا بعدم جواز تقليد المجتهد الميت في جميع مصنفاتهم وقد جمعنا
 عباراتهم ايضا وعندهم انه لا يجوز العمل الا بالاجتهاد المعتمدة الصريحة فان لم يتفق عملوا
 بالاصطياط فمن المقلد القائلين بالاجتهاد وصنف عليه تقليد هم بعد موتهم وطروقه المتقديرات
 هي المستفادة من الاحاديث المتواترة عن الائمة عليهم السلام واما كتب الاستدلال فلا
 بأس بالعمل بها بشرط منها بذل الجهد في فهم الادلة وترجيح الراجح ورد الضعيف ومنها
 عدم الاكتفاء بكتاب واحد منها بل ينبغي الرجوع الى كتب متعددة والنظر في جميع الاقوال
 والادلة ومنها العمل بما فيه من الاخبار المعتمدة الصريحة ومنها الاصطياط عند التعارض وعدم
 ظهور المرجح الذي يطعن به الخاطروا العمل بكتب الحديث المعتمدة فكريب من العمل بكتب
 الاستدلال لانها من جملة كتب الاستدلال فان المعتمد من الادلة هو الاخبار المعتمدة الواضحة
 الدالة والذين دل عليه الكتاب والسنة والادلة العقلية هو وجوب العمل في الاحكام الشرعية
 بقول الائمة عليهم السلام وتقريرهم لا غير والاكتفاء من ذلك لا يفيد العلم من الدلالات الظاهرة

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

الدين وترك ما خالف الاحتياط واليقين ثم التزم في العمل وتوسع الامر في وجوب التسليم فقد استغنينا بذلك عن الاصول وهو
لكيفية الاستنباطات والاستعانة بها للاحكام الامر في المشبهات واول من وضع تلك الاصول المفتعلة في الدين هو
الاحكام بالاراء والتحجيز في هذه الامور الضلال وتبعهم في ذلك علماء العامة فخذلهم الله ثم جرد على منوالهم طائفة من متاخرين اصحابنا
خطا وجهالة واما الاحتياط في معرفة بعض الوقائع الغير المنصوصة احيانا فذلك ليس صحيحا للاستناد الى تلك الاصول والامور
الحكم بتلك الامور وقد علم المشبه بالاهل والامر بالكون عما سكت الرمع ان في ايهام بعض الاحكام واستنباط حكمها
ومصالحها بما يحسد البعض عقولنا الناقصة واما حكمية الاجماع المتداول بين فريق من متاخرين اصحابنا الامامية وجعلوا
وزان الكتاب والسنة فذلك مما لا اعتماد عليه وكيف وكثيرا ما يدعون الاجماع على حكم في كتاب ثم يدعون على خلافه في اونه كتاب اخر
فان كان يكون الاعتماد على مثل هذا الاصل المتهاافت والسناد والامت قط نعلم قد يكون الحديث مما اتفقت الطائفة المحضنة على
نقد العمل بضمونه بحيث لا يشذ عنهم في ذلك الحديث بالمجمع عليه كما ورد في كلام الصادق عليه السلام في حديث الرضا بن
الروايات المتعارضة فخذ بالمجمع عليه بين اصحابك فان المجمع عليه لا يرب فيه وهذا معنى الاجماع الصحيح المشتمل على قوة المعصوم
عند قدام السبعة لا غير واما الاجماع بمعنى اتفاق اثنين فصاعدا على حكم بشرط ان يعلم دخول المعصوم في جملة علماء اجماعهم
اصطلاح جمع من متاخرين اصحابنا وقد صرح بعضهم بانه من المفروض في الخبر الثابت ولا يصح الاعتماد عليه فلا تغتر بمن يتحكم في
الاجماع وقال الشهيد طاب ثراه لفظ الاجماع الواقع في كلامهم منزل على معنى الشهادة في ذلك الوقت او عدم اطلاعهم على ما كان
صونا لكلامهم عن التهافت فمثل هذا الاجماع ينبغي ان لا يعتمد عليه اصلا والرسالة اعلم المقلد من الثانية في الاشارة الى
نبذة من اصول اصوله يبين عليها فروع جلية اعلم ان ائمتنا صلوات الر عليهم اعطونا اصولا مطابقة للعقل الصحيح واذنونا
ان نخرج عليها الصور الجريئة وبذلك وسعوا علينا البواب العلم وسملوا لنا طرق المعرفة بالاحكام وذلك من فضل الر عليهم السلام
عليهم السلام وروى البرقي في جامع على ما نقله عنه الحلي في الرضا بن عمن همام بن سالم عن ابي عبد الر عن قال علينا ان نلتزم
الاصول وعليكم ان تفرعوا عن الرضا بن عمن همام بن سالم عن ابي عبد الر عن قال علينا ان نلتزم
ما رواه الصدوق في النقيه قال خطب امير المؤمنين عليه السلام اني سر فقال ان الر تبارك وتعالى قد جعلوا في كل واحد منكم
وفرضوا في كل واحد منكم ما لا تقضوها وسكت عن اشارة لم يكت عنها شيئا لها فلا تكلفوا رجمه من الركم فاقبلوا ثم قال على علم السلام
حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن عرك ما شبهه عليه من الاثم فهو كما استبان له تركه والمعاصية هي الر من يرفع حوله
لو شك ان يدخلها قوله عليه السلام وسكت عن اشارة قوله فاقبلوا معناه ان كل ما لم ينص اليكم من التكليف ولم يثبت في الشرع
فليس عليكم شيء فلا تكلفوه على انفسكم فانه رجمه من الر مثله قيود النيات التي اوجها متاخرين اصحابنا بلا دليل من الشرع مثل قيد
الحدث في الطهارات وقيد الوجوب او الاستحباب في العبادات والعلم بتعيين احد طائفتها الى غير ذلك ولعل الاستناد الى
اصالة البراة المتداولة بين اصحابنا انما هو بهذا الاصل لا اتحاد مرجعها حقيقة الا ان التمسك به انما يصح في العمليات المحضة دون
العمليات اعني لا يجوز لنا الافتاء والحكم بتمتع في الحكم في الواقع مجرد اصالة البراة وان جاز ان يقال انه لا يجب علينا الاخذ
اوانه غير ثابت لنا او نحن في سعة منه حتى يتبين او نحو ذلك وعلى هذا المعنى يحمل ما رواه الشيخ في اماله باسناده عن الر
بن ابي عن ر عن ابي عبد الر عليه السلام قال الاشياء مطلقة ما لم يرد عليها امر او نهى وما رواه الصدوق في النقيه عن الصادق
ع ان كل شيء مطلق حتى يرد فيه امر او نهى مطلق لكم وموسع عليكم حتى يصل اليكم مني لا ان الاطلاق حكم الر في الواقع ويمكن
استنباط هذا الاصل اعني جواز التمسك باصالة البراة في العمليات بقوله عز وجل وما كان الر ليضل قوما بعد اذ هديهم
حتى يبين لهم ما يتقون وينظيره من الايات ومنها الحديث النبوي ص المعتبر بين العامة والخاصة انما الامور ثلاثة امر
بين ر منه فيجب وامر بين غيره فيجوز وشبهات بين ذلك والوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات
ومن ترك الشبهات نجس المحرمات ومن اخذ الشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم وفي صحيحه عبد الرحمن

عبد الرحمن بن الحجج قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجلين احدا باصدا وهما محرمان الخمر بينهما ام على كل واحد منهما اجزاء قال
بل عليهما ان يجزئ كل واحد منهما للصبي قلت ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال عليه السلام اذا اصبحت فقبل
هذا فام تدروا فعليكم بالاحتياط حتى تروا الواحدة فتعلموا وفي الخبر غدير دمع ما يريك الهام لا يريك ومن اتقى الشبهات كثر
دينه وعرضه ويتفاد منها وجوب ترك الامور المشبهة والاخذ باليقين وهذا اصل يحتاج اليه في اكثر المسائل وبه يتميز
المحقق المتدين بالاحتياط في الدين وعدم حوم حول امر خوفه من الوقوع فيه مما لا يكون لك فيه فاضل بذلك درجات الناس
ومراتبهم في الدين واما ما ورد في الاخبار مما يخالف ذلك في التوسع والتخفيف في قوله عليه السلام وقد سئل عن اختلاف الروايات
بعد ذكر وجوب الرجوع الى اهل البيت اذ لم تعلم فوسع عليك بايهما اخذت وفي لفظ اخر بايهما اخذت من باب التسليم وسلك فلو
مخصوص بما لا يكره فيه الاحتياط كما يدل عليه قوله وقد سئل عن الحديثين

الحال
والقائم

في غير عمار ولا يلبس الرجل الذهب ولا يصلح فيه لابس أهل الجنة وما روي عن الرضا لا يصلح في جلد الميتة على كل حال
ولا في خاتم ذهب وأما ما ذكره من أن الصلوة في استعمال لفيفة إن الاستعمال إنما هو لبس وليس من إضرار الصلوة في شيء و
وجه في المعبر بأن الحركة فيه انتفاع به والنهي عن الحركة يخرج عن القيام والقعود والجلود وهو جزاء الصلوة ثم احتج فيه أن كلامه
ستر العورة به والقيام عليه والجلود عليه جزوا وما قد خرج عن الأمر كذلك ولذا خص التردد والمنتهى بغيره إلى ثم كشف اللثام

تبدل
من سكين
أخذ ولم
أبخل
بما ينبغي



في غير عمار ولا غير الرجل الذهب ولا يصل فيه لان من لبس اهل الجنة وماروس عن الرضا لا يصل في جلد الميتة على كل حال
ولا في خاتم ذهب واما ما ذكره من ان الصلوة في استعمال لفيفة ان الاستعمال انها يوجب لبس وليس من اضرار الصلوة في شيء و
وقد في المعبر بان الحركة في ارتفاع اليد والنه عن الحركة في غير القيام والقعود والجلود ووجوب الصلوة ثم اخبر فيه ان كلامه
ستر العورة في القيام عليه والجلود عليه جزوا وقد خرج عن الامر كذلك ولذا انصر التردد في المسئلة بغير ان تتركها كشاف النكاح

تبدل
من سنان
افذ لم
الجلود
يرتبه
يرتبه

والقائم

